



PROVISIONAL

A/35/PV.71
20 November 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الخميس، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية [١٢٣]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62421/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥البنء ١٢٣ من جدول الأعمالبء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقءصاءى الدولى من أجل التنمية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتحدث الأول ، أوء

أن أحيىلكم علما بتقرير عن تقدم العمل في الجمعية .

ويسعدني أن أقول بأنه خلال الشهر الأخير كان هناك جو ايجابي لصالح الشروع في اجراء

المفاوضات الشاملة . وكما تعلمون فقد بادرت باجراء مشاورات مفصلة حول جميع جوانب الموضوع وذلك

في نطاق مجموعة غير رسمية لاصءاء الرئيس ، وكان همء في من ذلك هو محاولة التوصل الى التوفيق

بين مختلف الأفكار ، وأن أسهل اجراء مشاورات وتبادل للآراء بشأن المسائل المطروحة على الجمعية .

وأوء أن أشير الى الطابع غير الرسمي لهذه المشاورات غير الرسمية التي شاركت فيها كل المجموعات .

وياءء نى بء ، فانه كان هناك اتفاق عام في الرأى ، على الأقل بالنسبة لأربعة موضوعات

ينبغي علينا أن ندرسها . أولاً ، أهداف المفاوضات الشاملة . ثانياً ، مسألة الاختصاص . ثالثاً ،

العلاقات بين الهيئة المرءزية والوكالات المتخصصة . ورابعاً ، المنهج والاجراءات التي يجب

اعتمادها من أجل المفاوضات .

ولقد كانت هناك رغبة عامة بأن نبدأ المناقشة حول أهداف المفاوضات الشاملة ، ولقد كان

قرار الجمعية العامة ١٣٨ / ٣٤ هو العنصر الأساسي لاستعراض هذه الأهداف . وقد شجعني على

هذا أنني استمعت من جديد الى تأكيد على التوافق العام في الرأى الذى تحقق بشأن القرار

١٣٨ / ٣٤ بشأن الهدف الذى تسعى اليه المشاورات الشاملة والهدف من هذه المفاوضات . ان الطابع

الشامل للمشاركة في المفاوضات والمسائل التي يجب دراستها قد تم التأكيد عليه وابعاره .

انني على يقين من أن خطورة واستعجال الالتزام المتعلق بتطبيق القرار ١٣٨ / ٣٤ قد

شعر به الجميع . ان هذا الالتزام يمكن أن يوصف على أساس أنه مشاركة جماعية . انها تجربة بـل

قد تكون ملهمة . وفي رأينا أننا أمام مهمة تاريخية تمس جميع جوانب العلاقات الدولية .

ونظرا لتأكيد التوافق العام في الرأي والالتزام المتجدد بشأن أهداف القرار ٣٤ / ١٣٨ ، فان مجموعة الاصدقاء قد حاولت ربط هذه الاهداف بالمجالات الكبرى لجدول الأعمال وهي المواو الأولية ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والنقد والتمويل . وهناك نظرة اجمالية لمختلف الصيغ البديلة فيما يتعلق بجدول أعمالنا تم اعدادها من قبل جميع المجموعات ، وأولا وقبل كل شيء ، فقد قمنا بتبادل الآراء وذلك لتحديد الميادين التي تتفق بشأنها الآراء ، ولقد أمكننا التوصل الى تقارب عام في الآراء ، في نظري ، وذلك بمحاولة اعداد ما أسميه بجدول أعمال معقول . وأقول " معقول " أي جدول أعمال تتفق عليه جميع وجهات النظر بحيث تكون قوة جدول الأعمال في مجموعته أكبر منها بالنسبة لأجزائه .

لقد خصصنا ساعات طويلة للقراءة الأولى لجدول الأعمال ويمكنني بشيء من التفاؤل أن أقول لكم اننا قد حققنا تقدما . ان أغلبية البنود قد درست برغبة ايجابية من جميع النواحي للمواءمة بين وجهات نظر الآخرين . انني لا أزمع أن هناك اتفاقا بشأن جميع المسائل ، ومع ذلك فانني متفائل من أن هذا لن يمنعنا من الشروع في مفاوضات شاملة .

وفي مجال التجارة والمواد الأولية ، دار تبادل مفيد للآراء ، ولقد تمت معرفة آراء مختلف الجماعات ، ودراستها بدقة ولا أعتقد أنه من الصعب الوصول الى اتفاق في هذه المجالات ، وفيما يتعلق بمسائل الغذاء ويبدو أن هناك أساسا متينا حول وضع جدول أعمال ، وبالمثل بالنسبة لموضوعات التنمية فقد حققنا تفاهما واضحا حول طبيعة هذه المشاكل والاجراءات المتصلة بدراستها . وكما كان متوقعا فان وقتا طويلا قد كرس لدراسة المسائل المعقدة في مجالات الطاقة والنقد والتمويل . ويسعدني أن أذكر أنه في هذه الحالات أيضا كان هناك تبادل للآراء صريح ومباشر مما مكنا من التركيز على مجالات معينة كان هناك خلافات بشأنها . وفيما يتعلق بالطاقة فانني متيقن أنه من الممكن تحقيق توفيق بين الآراء وأن نعد هذا القسم من جدول الأعمال . أما فيما يتعلق بالنقد والتمويل فانها أمور معقدة الى حد كبير ، ومع ذلك فان مناقشتنا قد مكنت من ابراز امكانيات عديدة لحل الخلافات في الآراء .

انني متيقن لذلك ، من أننا سوف نتكمن من اعداد جدول أعمال ، ستشعر جميع الأطراف أن وجهات نظرها قد انعكست فيه . ومن الطبيعي أن مثل هذا العمل يحتاج الى روح التفاهم ودرجة من الارادة السياسية لمؤازرة جولة المفاوضات الشاملة .

ان دراسة جدول الأعمال قد دفعتنا الى بحث المسائل الاجرائية ، ان المسألة الأساسية لدور الجهاز المركزي ، وتلك الخاصة بالمحافل المتخصصة قد درست بالتفصيل . لقد أجرينا كذلك تبادل مفيدا في الآراء حول طبيعة وهدف المفاوضات . ان تحديد الأهداف والتوجيه الذي سيقدمه الجهاز المركزي حول مختلف بنود جدول الأعمال قد اعترف بأنها أحد العناصر المعقدة في المفاوضات الشاملة . ان الطريقة التي سيتم بها اعداد اتفاقية نهائية لا تقل أهمية . ولا أعتقد أن المشاكل الاجرائية يصعب التغلب عليها ولقد أتيحت لنا الفرصة من جديد لازالة القلق الذي تم الاعراب عنه من قبل بعض المشاركين .

لقد أردت أن أحيطكم علما بالتقدم الذي أمكن احرازه حتى أبين لكم أنه من جميع النواحي تم الاعراب عن الاستعداد للتوصل الى اتفاق في الرأي للشروع في المفاوضات الشاملة . ان تفاؤلي يدفني الى الاعتقاد أنه من الممكن تسوية المشاكل المعقدة وأن نغطي كذلك جميع المشاكل الأخرى ، وتحقيق اتفاق حول جدول الأعمال ، والاجراءات والاطار الزمني الذي يعطينا الخطوة الأولى نحو تنفيذ القرار ١٣٨/٣٤ .

أمامي الآن قائمة بأولئك الذين طلبوا الادلاء ببيانات بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال . ولقد خصصنا ثلاث جلسات لدراسة هذا البند في هذه المرحلة ، وحتى نتمكن من تنظيم عملنا على النحو الملائم ، أود أن أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في الساعة ١٨ / ٠ . بعد ظهر اليوم . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض فانني سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح . وقد تقرر ذلك .

السيد رومولو (الغليين) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان الأمم المتحدة حسنة الحظ لتجدكم أنتم والأمين العام تقودان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، ذلك لأن الأمين العام على علم دائم بنبض الرأي العام العالمي ، لقد أشار مرارا وتكرارا الى أهمية ومعنى ومدلول هذا البند من جدول أعمالنا . اسمح لي ياسيادة الرئيس أن أهنئكم وأن أشكركم على الجهود التي بذلتها أنت ومن تسميهم "أصدقاء الرئيس" لأن هذه المشاورات قد سمحت لنا بالوصول الى المرحلة التي وصلنا اليها اليوم .

ومن المفيد ، سيدي ، أنك قد ذكرت أن هذا كان محل مناقشة مع أصدقائك كرئيس للجمعية ، ذلك أنه عندما يتعلق الأمر بمسألة ذات أهمية حيوية كالبنء الذي أمامنا فيجب أن نجرى مشاورات أولية ، ليس مع ممثلي الحكومات ولكن مع أصدقاء الرئيس . لذلك فلقد كنت على حق في تسمية هذا الفريق الذي قام بهذه المشاورات الأولية . لقد دفعنا الى الوصول الى المرحلة التي نحن بصدد ها اليوم بشأن هذا البند الهام ، أي الشروع في المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

اننا نعترف تماما ، ياسيادة الرئيس ، الصعوبات التي واجهت هذه المشاورات وانك قد نجحت الى حد كبير في التخفيف من الخلافات القائمة بين مختلف المجموعات . ان هذا يعبر عن حنكتك الدبلوماسية ومواهبك الفذة . مرة أخرى سيادة الرئيس أشكرك باسم وفد الفلبين .

اننا نجتمع اليوم لمواصلة التفاوض بشأن اطار جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية . وعندما أقول " جديد " فأنني أقول ذلك عن قصد . ان أنني كنت بالفعل بين أولئك الذين وقعوا اتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية . ونحن الآن بالفعل في حاجة الى نظام اقتصادي دولي جديد ، منذ بدأ اعداد مشروع اتفاقية بريتون وودز ثم اعتمادها والتي وضعت اطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي .

ان حقيقة أننا نجتمع مرة أخرى بعد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، الشاقة ، المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، يبرز الاهتمام العاجل الذي يبديه المجتمع الدولي للوصول الى اتفاق عام شامل حول حلول للمشاكل العامة في ميادين الطاقة والمال والتمويل ، والتجارة والمواد الأولية والتنمية . ان هذه المواضيع قد ذكرت من قبل الرئيس في البيان التمهيدي وذكرت كذلك مرات ومرات من قبل الأمين العام ، السيد كورت فالدهايم .

ان هذا الشعور بالاستعجال يوضح اننا ندرك أن الاقتصاد الدولي يوشك أن يتعدى الحدود الاقتصادية الداخلية ، التي يمكن للتوتر من ورائها أن يمزق نسيج النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الثمانينات .

وليسمح لي بأن أتطرق الى المهمة العاجلة التي تنتار الدورة الحالية نتيجة لتفاهم الأزمة الاقتصادية . ان وفد بلادي لعلى يقين من أن المفاوضات الاقتصادية الشاملة تمثل مهمة تاريخية ، ولقد حان الوقت للشروع فيها . ويجب أن يواجه جدول الأعمال الخاص بها ، الأزمة الحالية ، وأن يكون دور الأمم المتحدة المتأور ، وخاصة دور الجمعية العامة أو مؤتمر يعقد على مستوى عال مماثل ، بمثابة محفل مركزي بحيث يستجيب لضرورة تنسيق عمل الدول من أجل التوصل الى أهداف مشتركة ، وأن تحدد أشكال جديدة للتعاون الدولي مثل اعداد قواعد ومبادئ جديدة للقانون الاقتصادي الدولي بشأن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان سجلات التاريخ والواقع الحالي ، يبينان أن المفاوضات الشاملة التي ترمي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، قد حال انتظارها . ان نتائج المؤتمرات التي عقدت خلال العشرين عاما الماضية تبين رقم أنها غير مشجعة بالنسبة للعديد منا ، انه من الممكن أن نجتمع وأن نحدد المشاكل وأن نجد حلولاً مشتركة لها . وهذا في نظرنا ما يجب أن ترمي اليه المفاوضات الشاملة ، كما قال السيد الرئيس بذلك في بيانه التمهيدى بعد ظهر اليوم .

دعونا ننظر الى الجهود التي ترمي الى استقرار سوق السلع الأساسية . ان ظهور الصندوق المشترك قد جاء نتيجة لحملة صعبة وطويلة ، ومع ذلك فلقد توصلنا الى وسيلة توفيقية تبحث على الأمل في تحسين هياكل السوق بالنسبة الى ١٨ سلعة أساسية من السلع الهامة بالنسبة للدول النامية . ولقد كانت الفلبين على اقتناع بأن الإرادة السياسية ستنتصر في النهاية في مجال تنظيم مؤسسات جديدة مثل الصندوق المشترك . ولذلك ومنذ البداية ، فاننا قد عرضنا مواردنا المتواضعة لمؤسسة ليس لديها هياكل في الوقت الراهن ، ولكننا ملتزمون بأهدافها للصالح العام للمجتمع الدولي . ونحن على استعداد اليوم كما سبق أن قلنا ذلك هنا وفي جنيف ، لأن نؤسّر التسهيلات في ما نيلنا لاقامة المقرر الدائم للصندوق المشترك ولتمكينه من الشروع في عمله .

وفي هذه الدورة ، فاننا مالميون باعتماد قواعد منصفة بشأن الممارسات التجارية التقليدية بواسطة قرارات . ولم تكن المفاوضات بشأن التوصل لهذه الوسيلة سهلة ، كما أن نتائجها لم تكن مرغوبة تماما بالنسبة للجميع . ولكن لدينا نص توفيقى يحل المشاكل المشتركة ، ويخصى خمس سنوات لتطبيق هذه القواعد واستعراض نتائجها .

ولكن مما يدعو الى الملل أن نستعرض العمل الماضى والمقبل في جدول الأعمال الاقتصادى لمختلف المحافل الدولية . ان مصلحتنا العليا هنا ، هي أن يعترف المجتمع الدولى بضرورة التطرق الى المشاكل المترابطة من زاوية شاملة . وفي هذا السياق ، يجب علينا في الفترة الحالية من أعمالنا بشأن المفاوضات الشاملة أن نتفق بشأن جدول أعمال عملي .

وليسمح لي أن أتطرق بايجاز للمسائل المعقدة التي تستحق اهتماما خاصا في جدول أعمال المفاوضات المتواصلة والديناميكية .

ففي مجال الطاقة ، يجب أن تتخذ التدابير من قبل المجتمع الدولي من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة والمتزايدة للدول النامية وأن تعطي لها الأولوية ، وذلك فيما يتعلق بجميع أشكال الطاقة . ان لجنة براندت تعتبر أن هذا الاجراء جزء من برنامج العمل العاجل للفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ بحيث نتفادى أشد الأخطار خراوة . ومن الضروري في هذا السياق أن نتوصل الى اتفاق خاص يتضمن المساعدة المالية ، ويسمح بتمويل الدول النامية الأكثر فقرا . ان عبء الديون المتزايد وعجز المدفوعات للدول النامية غير المنتجة للبتترول والذي يقدر ب ٦١ بليون دولار ، يمثلان عنصر شلل لاقتصاديات تلك الدول .

وفي هذا السياق ، فان البيانين اللذين أدلى بهما كل من رئيس المكسيك ورئيس فنزويلا ، من أجل منح ترتيبات ملائمة لتمويل دول منطقة الكاريبي بالبتترول ، يكتسيان دلالة بالغة . اننا نرحب بمثل هذه الجهود التي بذلت من قبل دول نامية بروح التعاون الاقتصادى الحقيقي . وفي منطقة التي تضم رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، فاننا قد أعدنا برنامجا لتقسيم البتترول فيما بيننا في حالات الطوارئ أى اذا ما حدث نقص في امدادات البتترول . اننا نطالب بأن يكون هذا موضوعا من موضوعات جدول أعمال المفاوضات الشاملة التي تعادى بالأولوية ، وكذلك في جدول أعمال الاجتماع الذى سيعقد على مستوى عال بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية فسي

ويجب أن نسعى الى جانب مساعدة الدول النامية على التغلب بنفسها على الصعوبات التي تعترضها على المدى القصير ، الى أن نجعلها تتمكن من تحقيق الأهداف على المدى البعيد ، ضمانا لتوفير الامدادات الملائمة لها وبالأسعار التي تناسبها . وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل استكشاف وتطوير مصادر الطاقة في البلدان النامية التي تفتقر اليها . وفي هذا النطاق ، فان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيعقد في آب/أغسطس ١٩٨١ يكتسي أهمية حيوية . اننا نتمنى أن يحقق هذا المؤتمر النتائج التي تضمن للبلدان النامية نصيبا عادلا في التكنولوجيات الجديدة ، التي تحتاج اليها في بحثها عن مصادر بديلة للطاقة .

ان الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في المصدر للبتروال والمتمثلة في رفع ثمن وارداتها من الطاقة والغذاء والسلع الأساسية ، ترتبط ارتباطا مباشرا بوضعها التجاري المتدهور . ان القدرة الشرائية المترتبة على فوائد صادرات السلع الأساسية للدول النامية ، قد استمرت في الانخفاض ، مع عدم كفاية الموارد . ويعود ذلك بصفة خاصة الى قدرة الاسواق في المتوازنة في الدول المتقدمة . وبالتالي يجب أن تتطرق المفاوضات الشاملة بكل جدية الى زيادة أسعار المواد الأولية التي تنتجها البلدان النامية واسهام هذه البلدان المتزايد في تسويق وتوزيع هذه المواد . ان القرار ١٢٧ (د - ه) الذي اعتمد خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في مانبلا ، يطالب باعداد اطار دولي جديد لمعالجة وتسويق السلع الأساسية . اننا على يقين من أن المفاوضات الشاملة ستتيح فرصة مثالية لاستخدام هذا الاطار . ان نزع الحماية التجارية تفرضنا باهظا سواء على المنتجين أو المستهلكين على حد سواء ، ويعكس ذلك الارباح المنخفضة التي تنجم عن الصادرات بالنسبة للمنتجين والأسعار المرتفعة بالنسبة للمستهلكين . ان العديد من البلدان الصناعية التي تعاني من مشكلة البطالة والتضخم ، قد اختار أن يسلك سبيل فرض قيود على وارداته من الدول التي تنتج بأسعار منخفضة . وهكذا فان هذه تحول دون العملية الطبيعية لتصحيح الهياكل الصناعية واعادة تشغيلها لصالح الدول النامية . ان استراتيجية الحماية للدول المتقدمة الرئيسية والتي ترمي الى تخفيف آثار عجزها عن التكيف والانتقال الى صناعات ذات انتاجية كبيرة ، تصيب الدول النامية بآثار سلبية دون جريسة ارتكبتها ، كما أنها تهدد بالفشل جهود هذه البلدان الرامية الى تحويل هياكلها الانتاجية في وقت معقول .

وسوف يكون من غير المعقول بطبيعة الحال أن نطلب من البلدان الصناعية أن تعتمد اجراءات شديدة من أجل تحقيق التكيف الهيكلي ، ولا تزال أنظمتها الاجتماعية في بعض الحالات تتسم بعدم المساواة الاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليها آثار سياسية خطيرة . ان ما يجب أن توضحه المفاوضات الشاملة هو أن عيوب الاستراتيجية الدفاعية لنزعة الحماية والاضطرابات الاجتماعية التي تترتب على التصحيح السريع ، لا يمكن تحاشيها الا من خلال تعزيز التعاون والانسجام الدوليين . ان محفل المفاوضات الشاملة ، يتيح لنا هذه الفرصة لكي نبني شيئاً على النتائج المتواضعة للمؤتمر الخامس للأوندات الذي انعقد في مانيل .

وفي نظرنا ، أن المفاوضات الشاملة يجب أن تهتم بالتصنيع في البلدان النامية ، وذلك بالاتصال مع تجديد انعاش الصناعات في البلدان المتقدمة الرئيسية . ان الجهود الرامية الى تغيير الهياكل من أجل تحقيق نسبة أعلى من الانتاجية ونسبة أدنى من التضخم ، تتطلب الحد من الحواجز التجارية المفروضة على استيراد المنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية والكهربائيات والمنتجات الزراعية من البلدان النامية . وهناك سبب بسيط يدعو الى الاعتقاد بأن استيراد المزيد من سلع البلدان النامية ، يصلح كوسيلة لمحاربة التضخم الذي أصبح نقمة سياسية فسي البلدان الرئيسية .

ان زيادة التبادل الاجنبي في البلدان النامية لا تعد غاية في حد ذاتها ، ان أنه يجب أن ننتج المزيد من الأغذية والمطاقة والوسائل التي تمكن من تلبية الاحتياجات الضرورية لبقا الشعوب على قيد الحياة في البلدان النامية . كما أن هذا من شأنه أن ينقذها من الكارثة المالية الداهمة ، نتيجة لعجزها عن تسديد الديون الخارجية الضخمة . وبالتالي فان الارادة الصارمة من أجل اصلاح النظام المالي والنقدي الدولي ، يجب أن تمثل نقطة أساسية في جدول أعمال المفاوضات الشاملة . وفي هذا السياق ، فاننا نرحب باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اعداد برنامج عمل فوري في هذا المجال .

ان تطرقنا الموجز الى أشد المسائل الحاحا في جدول أعمال المفاوضات الشاملة ، ييرهن على أمرين هامين :

أولاً ، ان ترابط مشاكل الطاقة والمواد الأولية والتجارة والنقد والتمويل والتنمية ، يستدعي منهاجاً متكاملًا ومنسجمًا . ان الاتفاق العام الذي تحقق بشأن الدور الأساسي الذي تلعبه الجمعية العامة أو مؤتمر على نفس المستوى تابعاً للأمم المتحدة كهيئة مركزية للتفاوض ، يؤكد صلاحية هذا المنهج .

ثانياً ، من الضروري أن نتفاهم ، اذا ما أردنا أن نحظى الأهداف الأساسية للمفاوضات الشاملة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، بتأييد شعبي . وتميل صفة القادة في البلدان المتقدمة وكذلك المسؤولون عن رسم سياسة هذه البلدان ، الى التقليل من أهمية الفوائد التي يمكن استخلاصها من الهيكلة الجديدة الملائمة للاقتصاد العالمي . ولذا ، فانه من الضروري ، أن يتحقق تفهم دولي ، سواء من جانب الدول المتقدمة أو من جانب الدول النامية .

اننا نعتقد أن المفاوضات الشاملة وكذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للانداء ، توفران في هذا السياق قاعدة خلقية وفكرية بالنسبة لهذا التفهم الدولي ، مع القضاء على الأحكام المسبقة والمصالح الخاصة الضيقة التي تقف في وجه وحدة العالم . فلنجهتهد انن ، من أجل تحقيق هذه الوحدة مهما كلفنا ذلك . ومرة أخرى أود أن أشكر وأن أهنيء الرئيس على الوقت الذي خصصه للمباحثات التصهيدية لهذه الدورة مع أصدقائه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى مندوب فنزويلا ، الذي

سوف يتحدث نيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

السيد بيريز غويريرو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن ألقى هذا

البيان نيابة عن مجموعة ال ٧٧ ، لأن بلدي فنزويلا ، هي الرئيس الحالي لتلك المجموعة .

اليوم نبدأ من جديد رسمياً العملية التحضيرية الطويلة للمفاوضات العالمية ، التي كان من المفروض أن تنتهي خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي سبقت الدورة العادية الحالية . ولقد دعيت هذه الدورة الى تناول الموضوعات التي تركت معلقة في ذلك الوقت ، وبصفة أساسية جدول الأعمال الذي بحثته اللجنة الجامعة ولكن لم تتمكن الدورة الاستثنائية الحادية

عشرة من بحثه بسبب المفاوضات المحلولة الشاقة التي جرت بشأن الاطار الاجرائي للمفاوضات الشاملة . ان هذا الجهد الأخير لم يذهب سدى أو لم يكن مشمرا ، حيث أنه أمكن التوصل الى نص توفيقسي أيدته جميع البلدان ما عدا ثلاثة لم تتمكن في هذه المناسبة ، من تأييده .

وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية ، فقد ركز المتحدثون العديدون الذين يمثلون مختلف قطاعات المجتمع الدولي ، على أهمية المفاوضات الشاملة والحاجة الى بدئها في أوائل العام القادم ، كما كان متوقعا . والحقيقة أن مبادرة مجموعة ال ٧٧ التي وجدت التعبير عنها في قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٣٨ المعتمد في الدورة السابقة ، قد اكتسبت مزيدا من القوة نتيجة للتدهور المستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان البلدان النامية مقتنعة اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، بأن المأزق الذى نجد أنفسنا فيه حاليا لا يمكن التغلب عليه الا عن طريق تعاون دولي متكامل يهدف الى حل المشكلات الأساسية التي تكتنف الأزمة الاقتصادية الحالية ، وبصفة خاصة تلك المشكلات التي تواجه البلدان النامية ، التي هي أيضا المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره . اننا لا نستطيع أن نركز بدرجة كافية على أن هناك حاجة - لكي تكون المفاوضات عالمية وفعالة - الى أن تكون تلك المفاوضات شاملة ومنسجمة ومتناسقة ، وكذلك متجهة نحو اتخاذ اجراءات كما ورد في القرار ٣٤ / ١٣٨ . وفيما يتعلق بهدف وروح المفاوضات الشاملة ، فسوف أقتصر على اقتباس فقرتين من ذلك القرار ، الأولى منهما تشير الى :

" تحقق ، عن طريق المفاوضات الدولية وغير ذلك من الأعمال المتضافرة ، اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس مبادئ العدل والمساواة ، بغية التهيئة لتنمية اقتصادية مطردة ، مع المراعاة الواجبة للامكانات الانمائية لدى الدول النامية " .

وتنص الفقرة الثانية على ما يأتي :

" ان اقامة مثل هذا النظام الجديد تتطلب مبادرات جسورة وتقتضي حلا جديدا لموسسة وشاملة وعالمية ، تتجاوز الجهود والتدابير المحدودة التي لا تستهدف سوى حل الصعوبات الاقتصادية الراهنة " .

وبالتالي ، فانه منذ البداية يجب أن تشمل المفاوضات الشاملة التدابير العاجلة على المدى القصير ، والتدابير الهيكلية على المدى الاويل ، وكذلك يجب أن يكون هناك انسجام بين كل هذه التدابير في جميع المجالات التي ذكرت في القرار: المواد الأولية ، والفاقة ، والتجارة ، التنمية ، والنفد والتمويل . ومن ناحية اخرى ، فانه المؤتمر الذي سيقوم بالمفاوضات عليه أن يؤمن التنسيق اللازم بين الاسهامات المختلفة التي قد يتلقاها من أفرقة العمل أو من أجهزة منظومة الأمم المتحدة بغية توصيل المفاوضات الى صفقة شاملة يتم الموافقة عليها بتوافق الآراء وفقا للقاعدة التي أرستها بالنسبة للمسائل ذات الأهمية الأساسية .

وفي رأينا ، فمن المهم الحصول على التعاون النشأ من أجهزة الأمم المتحدة في الموضوعات التي تدخل في إطار صلاحيتها .

ومن الواضح أيضا ، دون أدنى شك ، أن المحور الأساسي للمفاوضات العالمية هو تنمية بلدان العالم الثالث ، بالرغم من أنه يقال ان هذا الجهد يجب أن يعود بالمنفعة المتبادلة على الجميع وتحقيق مصالح كل البلدان .

وبايجاز ، فان اتفاقا عالميا مثل هذا الاتفاق المقترح لا غنى عنه اذا أردنا أن نتجنب مواجهة يمكن أن يتولد عنها موقف فوضوى يؤدي الى تقويض السلم والأمن الدوليين .

لهذا السبب ، فان كل أعضاء المجتمع الدولي ، المتقدمة النمو والنامية على السواء ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية أو الاجتماعية ، تتحمل مسؤولية لا يمكن التخلي عنها بالرغم من أن الدول الثرية عليها مسؤولية أكبر بابتعد الحال . انها ليست مسألة كرم ، وانما هي مسألة فائرة سليمة . وانه لمن الحماقة حقا أن نضيع الفرصة الحالية دون التوصل الى اتفاق بشأن مصير البشرية في ضوء المخاطر البادية للعيان . ان الثقة المتبادلة وحسن النية ضروريتان . ونحن في مجموعة الـ ٧٧ على استعداد للاسهام اسهاما ايجابيا في هذه الجهود المشتركة . ومع ذلك ، يجب أن نتغلب على المقاومة التي مازالت تثمجهما البلدان الأقوى ، كأن دروس التاريخ والمواقف التي نجد أنفسنا فيها لم تكن نيرة بالقدر الكافي . وأقول هذا في ضوء المحادثات غير الرسمية التي قتمت بها ، السيد الرئيس ، والتي أعطايتمونا توا آراءكم المتفائلة بخصوصها . واننا نشكركم على الاهتمام الذي أظهرتموه في هذا الخصوص .

ولا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أنه في قاعات عديدة من العالم المتقدم النمو هناك قبول متزايد للحاجة الى إعادة هيكلة نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، لأنها غير عادلة ولا تتفق مع روح العصر، أعني قبول متزايد لفكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد تحقق هذا، ليس عن طريق رغبة متزايدة لتفهم مشكلاتنا، ولكن نتيجة لآثار الاقتصاد العالمي المضارب على تلك البلدان.

ومن ضمن اهتمامنا يجب الاعلاء أولوية لأقل البلدان نموا من بين البلدان النامية، وكذلك للبلدان الواقعة في فئات خاصة وتواجه مشكلات حادة. هذه الجهود تدخل في إطار الاهتمام الذي يولي للمقترحات العديدة للبلدان النامية ككل.

ان الجمعية العامة على وشك اقرار وثيقة هامة، وهي استراتيجية دولية للتنمية، وتنفيذها الفعلي يتحالب أيضا توفر الارادة السياسية الضرورية والتي كانت موضع اختبار في بداية المفاوضات العالمية، وكما ورد في القرار ٣٤/١٣٨، وكما ورد بوضوح في نص الاستراتيجية ذاتها، فان على المفاوضات العالمية أن تساهم في التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

ومن خلال الأمم المتحدة، فان للمجتمع الدولي فرصة يظهر بها مقدرته وعزمه في أن يكون على مستوى الظروف غير المستقرة التي تواجهها البشرية، ان ما هو معرض للخيار، انما هو مصير كل الشعوب، وان الفضل سوف يكون ضربة قاضية للتعاون الدولي والتضامن الدولي. ومن ناحية اخرى، فانه في حالة نجاحنا في هذه الجهود المشتركة، والتي ان حظيت بالتأييد الحقيقي متنا جميعا، والتي يجب أن تحظى فاننا نبشر بحقبة جديدة من العدالة والسلام تحاول شعوب العالم التوصل اليها والتي لا يجوز لنا أن نخيب أملها.

السيد ديبيوي (كندا) (الكلمة بالانكليزية): في إطار الموضوع الذي يشكله بند جدول الأعمال السابع علينا اليوم، لا يسعني الا أن أفكر في تلك الأشهر من العمل التي أدت الى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انعقدت أخيرا، والى التحرك والتقدم نحو هدفنا الذي شكلته هذه الأشهر ومدى قربنا من النجاح الذي أحرزناه خلال الدورة ذاتها. وبهذه الأفكار في ذهني، أود أن أشترك معكم في بعض التصورات التي لدى كندا من حيث كيفية عملنا خلال الفترة المتبقية من الوقت المخصص لهذه الدورة.

ان محاولتنا لا جراء المفاوضات الاقتصادية الشاملة يمكن أن تقدر بشكل أفضل اذا أدركنا أنه للمرة الاولى يجتمع فيها المجتمع الدولي العالمي بطريقة جادة وشاملة لتحسين ادارة الاقتصاد العالمي.

وكما يدرك كل واحد هنا ، فان جولتنا من النقاش في الدورة الاستثنائية الأخيرة تركزت أساساً على الاطار الاجرائي الذي يمكن أن تتم من خلاله المفاوضات الشاملة . الا أن هــــــــــذـه المناقشات كانت في الواقع نقاشاً يتعلق بطبيعة وهدف المفاوضات ، وتصورات مختلف الوفود تجاهها ان تصور كندا لهذه العملية بين الشمال والجنوب لخصه منذ بضعة أيام مضت السيد ألان ماكيشن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في الدورة المنتهية لمؤتمر المائدة المستديرة للشمال والجنوب لجمعية التنمية الدولية قال السيد ماكيشن مايلي :

” مهما كان التفسير في الماضي ، فان نهضة الجنوب ليست فقط من حيث الزيادة العددية ، ولكن من حيث القوة والنفوذ والمعرفة والمسؤولية في تشكيل العملية ، في محاولة جريئة للتوصل الى نوع جديد من المشاركة بين الشمال والجنوب ، في ادارة التكافل المتزايد . ونظراً لضخامة التحدى ، وتعقد المصالح المختلفة ، والعدد المحسود للمشاكل التي يمكن أن تحل في أى وقت من الأوقات ، فلا مناص لنا من مواجهة بمســض الاحباط والفشل . ولكن علينا ألا نقع في الخطأ . فان عملية الشمال والجنوب ، والأسلوب الذي ستحقق التقدم في اطاره ، وبلوغها الأهداف النهائية ، سيكون له تأثير كبير على ادارة الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة ، ومن الأهمية بمكان أن نتفهم ذلك ، بينصا نسمل لاجراء المفاوضات الشاملة ، وأن نبدأ في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . ويتعين علينا تحديد العلاقة بين المفاوضات الشاملة ، والمؤسسات التي ساعدتنا فسـي مجال ادارة الاقتصاد العالمي ، بطريقة تسمح لنا بزيادة قدرتنا الجماعية على النهوض بالمصالح المشروعة لكل من الشمال والجنوب . ”

ان عملية التوعية والايضاح هذه قد استمرت وتدعمت بفضل جهودكم سيادة الرئيس ، وذلك ابان الجولة المكثفة المشاورات غير الرسمية التي عقدتموها خلال الأسابيع القليلة الماضية ، والتي نقدم لكم جزيل الشكر عليها . وعن طريق التركيز أساساً على جدول الأعمال الممكن وضعه للمفاوضات واعادة التركيز على وحيقتنا الاجرائية الأخيرة ، تمكنا من أن نصل الى مستوى عال من التفاهم حول المفاهيم ، واستعادة مناخ من الثقة كنا نفتقده بشكل خطير في الماضي ، ولدنا الآن فرصة جديدة لحل المسائل المتبقية ، مالذى يتعين علينا ان نـ أن نفعله ؟

من الواضح بالفعل أن المسائل التي اخترنا مناقشتها والاسلوب الذي اخترناه لمناقشتها ،
 أى الاطار الاجرائي لا يمكن أن يمضيا الا معا . وهما عنصران أساسيان للتوصل الى أى اتفاق يسمح
 باجراء المفاوضات الشاملة ، ولا يمكن في نهاية المطاف أن ينظر الى أحد منهما بمعزل عن الآخر .
 وفي جدول أعمالنا المقترح الذى يغطي موضوعات رئيسية بالنسبة لكل اهتماماتنا الاقتصادية
 حققنا قدرا كبيرا من الاتفاق ، ويمكننا أن نقول نفس الشيء بالنسبة للاطار الاجرائي الذى نبحت
 عنه .

وعلى جدول الأعمال هناك ثلاث مواطن أساسية للمشاكل ما زالت معلقة ، أولها يتعلق
 بشروط التجارة ، والثاني يتعلق بذلك القدر من الكمال الذى سنعالج به مختلف النواحي لمسألة
 الطاقة التي تزايدت أهميتها خلال السبعينات ، والتي تشكل بالنسبة للكثير من الدول سواء النامية
 منها أو المتقدمة ، القضية الكبرى في الثمانينات والثالث هو تطوير النظام النقدي والتعميلي الدولي
 وجعله يستجيب للاحتياجات المتطورة للعالم خلال الفترة من ١٠ الى ٢٠ سنة القادمة . ان الأعمال
 التي قمنا بها بلغت الحد الذى جعلنا نقدم كل مشروعات القرارات التي نحتاج اليها للتوصل الى
 اتفاق . الا أنه يتمين علينا أن نتذكر باننا يجب أن نعطي مفاوضاتنا كل الامكانيات التي يحتاجون
 اليها ، لتغطية المسائل بعمق من جميع زواياها والتوصل الى اتفاقات عملية خلال المفاوضات .
 واذ نظرنا الى الجانب الآخر من العملة ، فاننا متفائلون بالنسبة للتوصل الى اتفاق
 بشأن الاطار الاجرائي ، وقد اقتربنا من النجاح الى حد كبير خلال الدورة الاستثنائية الحادية
 عشرة ، وان مهمتنا الآن هي تسهيل التوصل الى اتفاق كامل في الرأى . ومن أجل ذلك ، أعتقد
 أنه يجب أن نتخلص من بعض مصادر سوء التفاهم بيننا ، وينبغي أن نعترف بأن اهتمام الكسـ
 بالحفاظ على بعض المؤسسات التي استند اليها النظام الاقتصادي العالمي في الحقبة التي تلت
 الحرب العالمية الثانية ، لا يعتبر رفضا قاطعا للتغيير أو للتطوير . وعندما نتخلص من هذه
 الكلمات البلاغية التي نطلقها بمنتهى السهولة ، سيكون من السهل أن نرى أن عملية التغيير جارية
 في تلك المؤسسات . وفي نفس الوقت علينا أن ندرك الأدوار التكميلية والمدعمة بشكل متبادل التي
 يمكن أن تلعبها المنظمات المتخصصة والمفاوضات الشاملة ، وان اشتراك المؤسسات المتخصصة في
 عملية المفاوضات الشاملة ، لا ينبغي أن تشكل تهديدا لاستقلال تلك المؤسسات وتفويضاتها .

فإذا أخذنا كل هذه العوامل في الاعتبار ، فإن وفد بلادى يرى أن لدينا العناصر الأساسية التي تمكنا من الاتفاق في هذه الدورة . والسؤال هو : هل لدينا العزم على اتخاذ هذه الخطوة الاضافية التي توصلنا الى هذا الاتفاق ؟ أعتقد أنه يتعين علينا أن نكون على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة ، وأن نتخذها الآن .

ان ما نحتاج اليه الآن هو مفاوضات حقيقية وحل للمسائل القليلة التي مازالت تفصل بيننا انني لأقلل من المهمة . ان الأخذ والعطاء من جميع الجوانب مطلوب اذا ما كان علينا أن ننجح ، ولكننا بالقطع نريد النجاح .

وعندما قام السيد ماكويجان وزير الخارجية بالحديث في الجلسة الختامية للدورة الاستثنائية أعرب عن قلقه بأن :

" انه في محافل للمناقشة ، قد تتغلب علينا السطحيات ونترك المشاكل العالمية المضخمة دون حل " . (A/S-11/PV.21, P.4-5)

وانا أخذنا ذلك في الاعتبار ، فانني أتعهد بأن وفد كندا سوف ينضم الى غيره من الوفود اليوم في مناقشات بناءة في الأيام المقبلة ، ونعتقد أنه بالمرونة والتفاهم بين الجميع سوف نصل الى النجاح في الدورة الحالية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو ممثل لكسمبرغ الذى سيخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

السيد ويلاند (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) في الوقت الذى نستعد فيه لمواصلة المناقشات حول المفاوضات الشاملة أود أن أعرض أمام الجمعية موقف الاتحاد الاقصادى الاوروبى . ان فشل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة في التوصل الى النتائج المرجوة في هذا المجال ، لم يكن بسبب الافتقار الى الجهود من جانب المتفاوضين الرئيسيين . ان هذه الدورة تمثل فسي رأينا خطوة هامة في حوار الشمال والجنوب . ولقد مكنت من ايضاح المشاكل الرئيسية التي تطرح فيما يتعلق بالمفاوضات الشاملة .

بعد اعتماد القرار ٣٤ / ١٣٨ ، فان الاتحاد أعرب عن ارادته في أن يضمن أن الجمعية

العامّة تشرّع في هذه المفاوضات . ان مجلس الوزراء قد أكد في مناسبات متعددة أهمية التزامه السياسي ازاء هذا الموضوع .
ويهدده الروح عرض الاتحاد خلال الدورات التحضيرية للجنة الجامعة ، اقتراحات متتالية تتعلق بجوهر المفاوضات المقبلة وأجرائها وأساليب اجراءاتها . ان كمية العمل التمهيدي الذي تم على مدار العام يقودنا اليوم الى نتيجة ايجابية لجهودنا المتبادلة . ان التوافق في الآراء الذي تحقق في أيلول / سبتمبر بشأن نص الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية يمثل علامة مشجعة .

أما بالنسبة لوسائل وأساليب المفاوضات الشاملة ، فبطبيعة الحال ، من غير الممكن أن نعد جميع تفاصيلها مسبقاً . لكن مع ذلك ، فقد اعتقدنا دوماً أن الخطة الاجرائية تمثل مشكلة بالغة الأهمية ، ويجب أن تحدد خصائصها الأساسية قبل افتتاح المناقشات ، اذا ما أردنا أن تجرى هذه المناقشات في ظروف من الوضوح الكافي . وبقولنا لفكرة أن تكون هذه المفاوضات شاملة ، فقد طالبنا منذ البداية باقامة جهاز مركزي . وفي نفس الوقت ، فقد بدا ، ولا يزال يبدو لنا ، انه من الضروري ضمان أن يكون هناك توازن ملائم بين هذا الجهاز ، أى المؤتمر والمنظمات المتخصصة التي - نعتقد - انها يجب أن تشارك مشاركة كاملة في عمليات المفاوضات بغية ألا يطرأ أى خلل على النظام القائم حالياً وهو النظام الذى يشير اليه القرار ٣٤ / ١٣٨ . وان ما نتمناه ماهو الاحوار بناءً مع المؤسسات القائمة ، مع احترام اختصاصاتها .

وهكذا ، فالامر يتعلق الآن بتحقيق توافق عام حقيقي في الآراء بشأن اطار اجرائي متوازن وواقعي يمكن أن تندرج فيه مفاوضات يتم تصورها على أساس تلبية المصالح المشتركة للأطراف المعنية . والآن ، أود أن أقول كلمة عن جدول أعمال المفاوضات الشاملة . ان الجمعية ، منذ البداية ، وان يقلقها الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور ، وادراكا منها بضرورة ارساء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس أكثر استقراراً وأفضل توازناً ، فقد عرضت مقترحات متصلة بالمشاكل الأساسية التي تطرح في المجالات التي ذكرت في القرار ٣٤ / ١٣٨ . ونحن من جانبنا ، نقبل ، بل ونأمل أن تتم معالجة تلك المشاكل بطريقة منسجمة ومتكاملة . وعلى أساس المناقشات التي جرت في اللجنة الجامعة ، قمنا في الدورة الماضية للجنة باعادة صياغة مقترحاتنا الأساسية وذلك في اطار قائمة تتضمن ثمانى عشرة نقطة .

اننا لمستعدون أن نواصل تلك المناقشات بروح متجردة تماما من العقائد أو المذاهب ، وأن نبحث عن صيغ تتمشى ومصالح جميع الأطراف . ولهذا السبب ، أيدنا بلا تردد مبادرتكم - سيدى الرئيس - لجمع عدد من الأشخاص حولكم ، من أجل الاعداد لجولة المداولات التي ستتم في الجلسات العامة ونريد أن نشكركم أحر الشكر على هذه المبادرة واننا لم نقدر فقط مهارتكم ، بل قدرنا أيضاً المثابرة والجهد اللذين أدرت بهما مناقشات مجموعتكم . ان هذه الأعمال تمتاز بكونها قد أوضحت مواقف مختلف الأطراف ، واستخلصت مجالات الاتفاق بشأن عدد كبير من النقاط الهامة .

انني سأذكر هنا بعضاً من هذه المجالات التي تبدو - بالنسبة لي - ذات دلالة كبرى .
فهناك تقارب في وجهات النظر بشأن أهمية مشكلة الغذاء بصفة عامة وبشأن ضرورة معالجة النهوض
بالإنتاج الزراعي في الدول النامية بصفة خاصة ، وبشأن نقل الموارد والاستراتيجيات الزراعية -
ومسألة ضمان الامداد بالغذاء .

أما فيما يتعلق بالمواد الخام ، فان المواقف متقاربة تماما ، ولا سيما فيما يتعلق بتلك
الأنشطة غير المتصلة بالإنتاج ، وهي الأنشطة التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية .
وينطبق نفس الشيء على تنمية الموارد الطبيعية . وفي هذا الاطار ، فان النتيجة الأخيرة
للمفاوضات الخاصة باتفاق دولي حول الكاكاو ، تمثل علامة طيبة وتبشر بمستقبل زاهر .

بيد ولنا أيضا انه من الممكن أن نحقق اقترابا بالنسبة للوصول الى الأسواق ونأمل أن تعالج
هذه المسألة خلال المفاوضات الشاملة ، وان موقفنا تجاه النزعات الحمائية كحاجز للتعاون الدولي
كان دائما واضحا ليس فيه غموض . وان الجهود التي بذلناها في اطار المفاوضات متعددة الأطراف
لهي دليل على ذلك .

وفي نفس السياق ، فاننا على استعداد للحديث عن اعادة الهيكلة الصناعية عن طريق
استراتيجيات ايجابية .

اما فيما يتعلق بالطاقة ، فاننا لم نتفق بعد على القائمة الكاملة للمشاكل ، بالرغم من أننا
قد وجدنا بعض الاتفاق حول عدد معين من الجوانب الهامة . ان الطاقة ، وهي القوة المحركة
للاقتصاد العالمي ، موضع اهتمام المجتمع الدولي ككل . وهكذا ، بيد وأن هناك اتفاقا - قلا وأكثر -
في آرائنا حول ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات الرامية الى تلبية الاحتياجات المتزايدة ،
وبصفة خاصة ، في الدول النامية ، والى النهوض بالتنمية في بعض القطاعات المحددة مثل المصادر
الجديدة والمتجددة للطاقة ، والتكنولوجيا ، وما الى ذلك ، كما تم الاعتراف بالمثل بضرورة اتخاذ
التدابير اللازمة للحفاظ على الطاقة واقتصادها .

لكن ، بالنسبة لمسألة التوقعات الخاصة بالامدادات والطلب والأسعار فلا تزال هناك
سلسلة من البنود متصلة بها ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها بعد . اننا نعرف أن فهم وادراك
أولئك المسؤولين يجب - الآن أكثر من أي وقت مضى - أن يلبهم تصرفاتهم وسياساتهم .

ان سترعننا بشأن مفهوم التوقعات ، انما هو في الحقيقة ، ينبع من هذا المنطق . ألا وهو ، أن الاقتصاد العالمي في حاجة الى مثل هذا الأمن ، وهو الأمن الذي يجب أن يساهم فيه كل ، على أساس وسائله وامكانياته .

اننا نعتقد أن مشكلة القوة الشرائية للبلدان النامية ، ليست مسألة مرتبطة فقط بصادرات أو واردات سلعة أو أخرى ، أو أنها ببساطة مجرد مسألة مواد أولية ، أو سلع وسيطة ، أو منتجات زراعية أو طاقة ، بل انها أكثر من ذلك ، ان هي مسألة تتعلق بنتيجة أعمال متعددة ترمي بصفة خاصة الى النهوض بصادرات البلدان النامية . ان هذه المشكلة - كما نراها - يجب أن تعالج على حدة ، بطريقة معينة ، من شأنها أن تمكن من النظر اليها نظرة شاملة ومتكاملة بدلا من أن تكون نظرة مشتتة مكررة هنا وهناك في مختلف بنود جدول الأعمال .

أما بالنسبة لمسألة الأمور النقدية والمالية ، فاننا نشعر أن مقترحاتنا السابقة قد تمكن - عموما - من تغطية المشاكل التي يجب تناولها في المفاوضات الشاملة . وطالما أن المساعدة العامة للتنمية هي عنصر رئيسي لهذا الأمر ، فيجب أن نولي أيضا أهمية كبرى لاعادة التدوير، الذي يبدو لنا مشكلة ذات مصلحة مشتركة ، سواء كعنصر لاستقرار موازين المدفوعات ، أو كعامل من عوامل التنمية . أما فيما يتعلق بالمسائل النقدية في نطاق التنمية ، فان للمؤسسات المالية دور أساسي تلعبه هنا . ولقد أوضحنا اننا على استعداد لمناقشة هذا الموضوع . لكن ، في نفس الوقت ، لانستطيع أن نتجاهل حقيقة أن هناك موضوعات عديدة مقترحة من قبل مجموعة ال ٧٧ قد أصبحت بالفعل موضع معالجة في عمل هذه المؤسسات ، ونحن مشاركون في هذا العمل بروح بناءة أن المؤسسات المالية قد اتخذت بالفعل عددا معيناً من الخطوات الملموسة التي تبين أنها تدرك اهتمامات البلدان النامية ، بل وعلى العكس من ذلك ، انها على استعداد أن تكيف نفسها مع الموقف المتغير .

وان ذكرنا هذا ، فانني أكرر اننا قد أحرزنا تقدماً في مداواتنا التحضيرية . واسمحوا لي فقط في الختام أن أؤكد رغبتنا في استمرار البحث عن حل . ان برمجة المفاوضات الشاملة والشروع فيها لهي بالفعل مهمة صعبة وطموحة في آن واحد . فهي تخدم مصلحة المجتمع الدولي كما أنها في متناوله .

السيد هالينسكي (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان موقف الدول الاشتراكية - وهي جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية السوفياتية - التي أتحدث باسمها ، قد أوضحت في مناسبات عدة في بياناتها المشتركة خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وفي اجتماعات اللجنة الجامعة وفي الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة بشأن الموضوعات الاقتصادية ، ان الدول الاشتراكية تنطلق من مبدأ أن الهدف السياسي للمفاوضات العالمية هو التشجيع على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة في الحقوق والعدالة والديمقراطية والمنفعة المتبادلة . ان إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس حقيقي يمكن أن تتحقق فقط اذا ما سارت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على طريق تنفيذ النصوص التقدمية للاعلان الخاص بنظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهذا ما كانت تفعله الدول الاشتراكية لوقت طويل في علاقاتها مع البلدان النامية .

ان عدم تحقيق أى تقدم حقيقي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يرجع أساسا الى الافتقار الى رغبة دول غربية معينة واحتكاراتها الامبريالية للتخلي عن موقفها المتميز في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ورغبتها في الابقاء على البلدان النامية في حالة تبعية . فاذا ما استمر هذا الاتجاه ، فليس من المحتمل أن يكون هناك أى أساس للشعور بالتفاؤل فيما يتعلق ببعض المبادرات التي اقترحت أخيرا من جانب البلدان النامية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بفكرة المفاوضات العالمية .

ان البلدان الاشتراكية ، مع الأخذ في الاعتبار رأى البلدان النامية بأن بداية المفاوضات العالمية في الأمم المتحدة سوف تكون مفيدة وأن الهدف منها هو التشجيع على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد أيدت الاقتراح الخاص باجراء مثل هذه المفاوضات . وعلى هذا الأساس ، فان وفود البلدان الاشتراكية خلال دورات اللجنة الجامعة وأيضا خلال الدورة الاستثنائية الحادية

عشرة والدورة الحالية للجمعية العامة ، قد جاهدت من أجل العمل على اعتماد قرارات ايجابية بشأن المشاكل الرئيسية الهامة لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية . وقد أيدت من حيث المبدأ اقتراح البلدان النامية بشأن جدول أعمال المفاوضات العالمية فيما يتعلق باجراءات هذه المفاوضات . ومع ذلك ، فان وفودنا كما هو معروف ، كانت على استعداد للمشاركة في الاتفاق العام في الرأي ، اذا ما أمكن التوصل الى اتفاق عام في الرأي ، على أساس وثقة الفريق العامل التي اقترحها السيد كرنوبرنجا وأيدتها مجموعة الـ ٧٧ .

ان القرار النهائي بشأن طابع المشاركة في هذه المفاوضات من جانب البلدان الاشتراكية ، سوف يعتمد مع الأخذ في الاعتبار اجراءات الاتفاقات الملموسة التي سوف تتحقق بشأن جدول الأعمال والاجراءات ومع الأخذ في الاعتبار أيضا الى كيفية تطبيق مبدأ مشاركة جميع الدول الأعضاء ومراعاة جميع مصالحها عند بحث جميع القضايا التي سوف يجرى نقاشها أثناء المفاوضات العالمية .

ان البلدان الاشتراكية على استعداد للمشاركة في المستقبل بطريقة بناءة في البحث عن قرارات مقبولة عموما بشأن جدول الأعمال واجراءات المفاوضات العالمية .

السيد هوسليد (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ربما يكون السؤال الأول الذي

ينبغي على المرء أن يطرحه خلال هذا النقاش هو الآتي : كيف يمكن لوفد بلادي أن يسهم في المفاوضات العالمية اذا ما بدأت حسبما نريد ؟ .

اننا نعلم أن هذه ليست مهمة سهلة . وطوال ما يزيد عن نصف عام ، فقد ناخذنا من أجل الاستعداد لتلك المفاوضات في اللجنة الجامعة . وعندما لم ننجح هناك ، راودنا الأمل فسي أن ننتهي من العمل في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لهذه الجمعية .

ولكن مما يؤسف له ، فاننا لم ننجح هناك أيضا ، ولم يتم التوصل الى اتفاق عام في الرأي ، رغم أنه كما نعرف قد تم التوصل الى اقتراح توفيقى بعد مفاوضات طويلة ، تطلب تأييد غالبية الدول . ومنذ ذلك الحين فان رئيس هذه الجمعية - الذي يود وفد بلادي أن يشيد بجهوده ، ويشكره مخلصا على تلك الجهود الدؤوبة - قد حاول عن طريق المشاورات غير الرسمية التوصل الى الاتفاق العام في الرأي المطلوب ، سواء بالنسبة للاجراءات أو لجدول أعمال المفاوضات .

ويجب علينا أن نعترف مع ذلك ، بأنه لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن وأنه بالتالي ينبغي مواصلة العمل في هذا الصدد . اننا نعرف أن هناك اختلافات كبيرة في الرأي أو في المواقف تكمن وراء عدم امكانية التوصل الى رأى مشترك بالنسبة لاجراءات وجدول أعمال المفاوضات العالمية . وهذه الاختلافات ينبغي أن تواجه بصراحة وحسم . ورغم أهمية هذه الاختلافات ، الا أننا نرى أنه مما يدعو الى الأسف وربما يكون مما لا داعي له أن نعوق تماما بدء المفاوضات العالمية .

عندما يقال كل شيء ، فإنه يتعين علينا أن نقر بأن نتائج المفاوضات الشاملة لن تتقرر في الملاف الأخير بواسطة حرفية الاجراءات أو جدول الاعمال ، وانما ستتحدد بواسطة الازادة السياسية التي يبد بها المشتركون أثناء المفاوضات .

ان الاجراءات ، في حد ذاتها ، لن تؤدي الى انجاح أو افشال المفاوضات الشاملة . الا أننا - في الواقع - نواجه موقفا نجد فيه حوالي ١٥ بلدا مستعدا للشروع في المفاوضات الشاملة على أساس نص ، رغم أنه لا يتسم بالوضوح الكامل في جميع النواحي ، الا أنه يشكل اطارا مقبولا لمفاوضات عملية . وهناك ثلاثة بلدان لا تعتبر أن هذا النص واضح بما فيه الكفاية ، وخاصة فيما يتعلق بنزاهة وكفاءة المحافل المتخصصة في اطار منظومة الأمم المتحدة . يتعين علينا أن نتمكن من الخروج من هذا المأزق . ونظرا للتأييد العريض الذي حظى به هذا النص ، فقد لا يكون من الواقعي أن نبدأ على أساس الافتراض بأن هذا النص يحتاج الى تغيير . اننا نميل الى الشعور بأنه ينبغي أن نعالج الموقف على أساس يقضي بالتفكير في امكانية قيام البلدان الثلاثة التي لم تقبل النص ، بتقديم بيانات تفسيرية لا يوضح مواقفها . فانا ما تم تسجيل مثل هذه التفسيرات دون مزيد من الملاحظات ، فإنه يمكن البدء في المفاوضات على أساس نص " كرنورنجا " كما هو . وكما قلت من قبل ، فإنه يتعين علينا جميعا أن ندرك أنه في المفاوضات العملية فان حرفية الاجراءات لن تكون لها الأهمية الحاسمة التي تكتسبها من خلال مناقشتها من حيث المبدأ قبل بداية المفاوضات ذاتها . ان الدليل على هذا الافتراض قد اتضح خلال المفاوضات في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

بالنسبة لجدول الأعمال ، فاني آمل أن ننهج نهجا عمليا بالنسبة لهذا الموضوع ، طارحين جانبا المناقشات الكلامية التي جرت في اطار اللجنة الجامعة .

اننا جميعا نوافق على أن جدول الاعمال ينبغي أن يغطي الفصول الخمسة المشار اليها في القرار ١٣٨ / ٣٤ . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة السياسية للمفاوضات الشاملة وكذلك الاطار الزمني المحدد لها . وعلى هذا الأساس ينبغي أن نستهدف وضع جدول أعمال انتقائي له معناه يمكن معالجته في الاطار الزمني المحدد . ويتمين علينا أن نتجنب

اشغال جدول الأعمال بينود تستغرق كثيرا من الوقت ، والتي من الأفضل معالجتها في إطارها الحقيقي في المحافل المتخصصة .

وبصفة عامة ، فاننا نعتقد أن الصيغ التوفيقية التي تم تقدّمها في ضوء المشاورات غير الرسمية التي قام بها الرئيس ، انما تشكل أساسا سليما للتوصل الى حل نهائي . الا أننا مازلنا نفضل وضع قائمة انتقائية أقل شمولا .

انني لا أعتقد أنه ينبغي علينا أن نضيع المزيد من الوقت في مناقشات نظرية حول ما اذا كان ينبغي لجدول الاعمال أن يتسم بالحيادية أو الانحياز .

اننا جميعا ندرك أن الجولة الجديدة للمفاوضات الشاملة ستكون منحازة ، بمعنى أنها ، بالإضافة الى المنفعة المشتركة ، سوف تستهدف تحقيق بعض المزايا للدول النامية وخاصة الأفقر والأقل حظا . يجب ابراز هذا الهدف في مقدمة أو ديباجة لجدول الأعمال . وبهذا نحدد اتجاه المحاولة التي نحن بصدد ها . لقد قامت دول الشمال باعداد نبرس لمثل هذه الديباجة خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، ونحن على استعداد لان نتقدم بها في المفاوضات والمشاورات المستأنفة .

فاننا أمكن قبول مثل هذا " المقدمة المنحازة " كعلامة مميزة للمفاوضات الشاملة ، فاننا نعتقد أن البند المنفصلة لجدول الأعمال يمكن صياغتها بطريقة حيادية عامة . ان الناحية الاخيرة التي أود الاشارة اليها ، هي الاجراء الخاص بالاعمال التحضيرية للمفاوضات الشاملة .

ينبغي ، من وجهة نظر النرويج ، أن نبدأ مسترشدين بالهدف في الجولة الجديدة للمفاوضات الشاملة في وقت مبكر من عام ١٩٨١ . ورغم الصعاب التي ينطوى عليها الموقف ، والتي ندركها جميعا ، فاننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نحاول المحافظة على هذا المعدل ، وأن نلحق بمعدل التقدم الذي تحقق حتى الآن . لذلك ، ينبغي أن تمضي المفاوضات بأكثر الأساليب فعالية ، بغية التوصل الى الخطوط النهائية خلال هذه الدورة . الا انه مع الصعاب التي ماتزال باقية ، فان مثل هذه المعالجة لا تستبعد امكانية استمرار هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة حتى العام الجديد ، اذا كان ذلك ضروريا للتوصل الى حل . ان مثل هذه الدورة المستمرة التي نأمل أن تتركز على المفاوضات الشاملة ، سوف تتخذ ، حينئذ ، صورة دورة استثنائية حاسمة .

ليست لدينا آراء متشددة بالنسبة لأسلوب استمرار الأعمال التحضيرية للمفاوضات الشاملة خلال هذه الدورة الراهنة . ان الاستمرارية أمر ضروري ، ولذلك ، فاننا نرى الاستمرار في المشاورات في إطار غير رسمي ومحدود ، أي " مجموعة من الاصدقاء " تحت رئاستكم - سيادة الرئيس - وبتأييد ودعم الأمانة . وما يدعو المرء الى توجيه فكرة فريق مصغر ، صعوبة ومشقة عملية الصياغة . ومع ذلك ، فاننا أيضا ندرك تماما الحاجة المشروعة لكل بلد في أن يكون ، ليس فقط على علم تام بالعمل ، ولكن أيضا في أن يكون قادرا على الاشتراك في هذا العمل والتأثير عليه . ان ذلك اعتبار يرجح كفة المجموعة الموسعة .

لقد قيل وتكرر القول من محافل مختلفة على مدى السنوات القليلة الماضية ، بأن الحوار بين الشمال والجنوب قد وصل الى طريق مسدود . لقد لاحظنا أن التقدم قد توقف ، وأن الحوار قد أصيب بالركود ، ذلك ليس فقط بالنسبة للمتفاوضين وانما أيضا بالنسبة لكل الأطراف المعنية . ان ذلك يؤثر على الثقة في الأمم المتحدة بوصفها محفلا للمفاوضات ذات المفزى ، وخاصة في المجال الاقتصادي .

ان المفاوضات الشاملة هي فرصتنا لتغيير هذا المسار الذي يتسم بالانهزامية والاحباط . وعن طريق التركيز على الموضوعات الأساسية الكامنة في الحوار بين الشمال والجنوب ، يمكننا أن نحقق خطوة كبيرة الى الأمام اذا ما توفرت الارادة السياسية ، وفي هذا الصدد ، فان الموقف الاقتصادي المعقد الراهن ينبغي ألا يستخدم كمبرر لعدم التحرك ، بل ينبغي على العكس من ذلك أن يكون عاملا منسبلا على التفكير المبتكر وعلى القيام بعمل علاجي فعال .

وفي الموقف الحالي الصعب ينبغي ألا ينظر الى المفاوضات الشاملة على أنها تنطوي على خطر للأنماط المختلفة ، بل ينبغي أن ننظر اليها على اعتبار أنها فرصة فريدة قد لا تواتينا مرة أخرى لتوفير أسس لحلول مشتركة لمشاكل اقتصادية وهيكلية طويلة وقصيرة المدى تؤثر علينا جميعاً بغض النظر عن نظمنا الاقتصادية ، أو درجات النمو التي وصلنا اليها . وغلاصة القول ، ان الجولة الشاملة ينبغي أن تكون فرصة لنا لكي نحسن ادارة تكافلنا المتزايد .
وهذه هي بعض الأسباب الأساسية التي تدعو حكومة بلادي الى تأييدها القوي لاجراء المفاوضات الشاملة في أسرع وقت ممكن خلال عام ١٩٨١ .

السيد نيسيبوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يولي اهتماما كبيرا للمفاوضات الشاملة ، لأنها سوف تعالج قضايا اقتصادية هامة جدا تؤثر على جميع البلدان عبر العالم . والواقع ، اننا مقتنعون بأن الاضطراب الذي يصيب حاليا الاقتصاد الدولي لا يمكن التغلب عليه الا عن طريق حوار شامل . وبالتالي ، فان وفد بلادي قد أسهم اسهاما فعالا في كل من اللجنة الجامعة والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في الاعداد من أجل المفاوضات الشاملة ولذلك ، فقد كان بالنسبة اليها مصدر خيبة أمل عميق ، عدم توصل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة الى اتفاق بشأن الشروع في المفاوضات الشاملة . ومع ذلك ، فاننا نعرب عن ارتياحنا الكامل لجهودكم ، سيدي الرئيس ، الرامية الى ايجاد حل للتغلب على المأزق الحالي . وبصفة خاصة ، فاننا نعتقد أن مجموعة "أصدقاء الرئيس" قد ساعدت مساعدة كبيرة على خلق جو ملائم من أجل التغلب على الهوة التي تفصل بين مختلف وجهات النظر فيما بيننا ، وانني أشعر بأنني قد تشرفت بالانتقاء الى تلك المجموعة .

اننا ندرك تماما أن المفاوضات الشاملة سوف تضيف بعدا جديدا ، سواء من حيث المجال أو الكثافة ، بالنسبة الى الحوار بين الشمال والجنوب . وبالتالي ، فانه من المفهوم أن الاعداد لتلك المفاوضات هو عملية صعبة وملتوية تبدو أحيانا أنها تتميز بتقهقر أكثر بدلا من التقدم . ومع ذلك ، ونلرا الى أن الأمر يتعلق بمبادرة بالغة الأهمية فلا يجب أن نسمح لهذه المبادرة بأن تفشل . وبالتالي فانني أحث جميع البلدان المعنية على أن تنتهج اسلوبا أكثر واقعية . ومن الطبيعي ، أنه ما من أحد يستطيع أن ينكر الاختلافات في وجهات النظر بين البلدان بشأن بعض المشكلات الأساسية سواء

فيما يتعلق بجدول الأعمال أو بالأحرى . ولكن من الأهمية بمكان أنه يجب ألا يفيب عن أن هاننا أن المبالغة في ابراز الاختلافات فيما بيننا سوف تعود بالتأكيد بالضرر أكثر من أن تعود علينا بالفائدة .

وبالتطلع الى الوراء فيما يتعلق بجهودنا التحضيرية ، فقد لاحظت أننا نحن المتفاوضين قد غابت عن أذهاننا أحيانا أهدافنا الأصلية والمشاركة كما نص عليها في القرار ٣٤ / ١٣٨ . وعلاوة على ذلك ، يبدو أننا لاحظنا أن هناك جانبا معارضا في مواجهة مسائل أساسية ، مثل تلك المتعلقة بالطاقة ، والقضايا النقدية التي تعتبر مسؤولة الى حد كبير عن كثير من الصعوبات الاقتصادية الحالية على النطاق العالمي . انني أعتقد أنه يجب علينا أن نتطرق الى هذه المسائل مباشرة بعزم وبارادة جديدين .

وبفضل مبادرتكم وتوجيهاتكم الحكيمة ، سيدى الرئيس ، فقد أمكن احراز تقدم كبير فيما يتعلق بجدول الأعمال . وانني واثق من أننا اذا اعتمدنا جميعا منهاجا أكثر واقعية وعمليا ، فان القضايا الصعبة مثل تلك المتعلقة بالطاقة ، والمسائل النقدية ، وبعض جوانب التجارة يمكن عندئذ أن تسوى هذه المسائل ، ويمكن أيضا أن ننتهي من جدول الأعمال . وفي هذا الصدد ، فانني أود أن أوجه الانتباه الى حقيقة أن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة قد نجحت في اعداد مشروع استراتيجي دولية للانماء تعالج هذه القضايا الصعبة .

ومع الاعتراف بأهمية جدول الأعمال ، فلا ينبغي علينا أن ننسى أنه في الوقت الذي نتولى فيه النظر في اعداد جدول الأعمال بشأن المفاوضات فاننا لا نسهم بأية طريقة من الطرق في اجراء المفاوضات النهائية الجوهرية . واننا ندرك بالتأكيد ، أنه في المرحلة الاولى من المفاوضات الشاملة ، بعد أن يتم الشروع فيها بالفعل ، يجب علينا أن نجرى مداولات موضوعية ومكثفة من أجل وضع الأهداف والاتجاهات المتعلقة بكل مسألة من مسائل جدول الأعمال الذي ننظره حاليا . وبالتالي فانني أحث بالحاح أنه بالنسبة الى الوقت الراهن يجب علينا أن نقوم باعداد جدول أعمال يكون متوازنا بقدر الامكان يكتسي طابعا عاما كلما أمكن ذلك .

وفيما يتعلق بالأجراءات ، وهي ذات أهمية حيوية بالنسبة الى أعمالنا التمهيدية ، فان حكومة بلادي ترى أنه يجب بذل مزيد من الجهود من أجل التوصل الى اتفاق بشأن العلاقة بين الجهاز

الرئيسي للمفاوضات الشاملة والمحافل المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . ان اليابان تفهم تماما خشية تلك الدول الأعضاء التي تريد أن تحدد وأن تحمي اختصاصات المحافل المتخصصة في مواجهة الجهاز المركزي للمفاوضات الشاملة . ان اليابان من ناحيتها ترى أيضا أن اختصاص المحافل المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، يجب أن يحترم . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن هذه المسألة قد سويت في الوثيقة المتعلقة بالاجراءات التي وضعها نائب رئيس اللجنة المختصة السيد كرنويرنجا ، وهي الوثيقة التي قدمت الى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . واننا نرى أن هذه الوثيقة على وجه العموم وثيقة مفيدة . انها تقيم توازنا ملائما بين دور الجهاز المركزي وبين دور المحافل المتخصصة التي ستجرى في نطاقها مفاوضات مفصلة وذلك بحكم مجالات اختصاصها . ومن ثم ، وحتى لو بقي بعض القموض ، فاني أخشى أنه اذا ما حاولنا أن نراجع الوثيقة أو أن نعيد النظر فيها فاننا سوف لا نحصل الا على نتائج غير مثمرة بالنسبة الى ما نتوخاه . وبالأحرى ، يجب أن نخصص جميع طاقاتنا للبحث عن وسائل تمكننا من التغلب على عدم الثقة الموجود في كلا الجانبين بشأن هذه المسألة الصعبة ، ولكنها هامة بالنسبة الى العلاقة .

وهناك نقطة اخرى أود أن أتطرق اليها تتعلق بالاجراءات ، وهي عدم وجود محفل متخصص في نطاق منظمة الأمم المتحدة للنظر في مسائل الطاقة . وفي غياب مثل هذا المحفل فاني لا أرى كيف يمكننا أن نجري مفاوضات جوهرية بشأن هذا الموضوع الهام الخاص بالطاقة .

وحيث أننا نقف في مفترق الطرق في الحوار بين الشمال والجنوب ، فاننا نواجه بمسائل خطيرة تتطلب حلا شاملة . وانا ما تأخر الشروع في اجراء المفاوضات الشاملة ، فان الحلول سوف لا تتأخر فحسب ، ولكن بمرور الوقت فان المشكلات سوف تصبح أكثر تعقيدا وخطورة .

وانني آمل بكل اخلاص في أنه في الشهر الباقي لنا قبل نهاية هذه الدورة للجمعية العامة فاننا سوف نتمكن من التوصل الى اتفاق سواء بالنسبة الى جدول الأعمال أو بالنسبة الى الاجراءات . ولذلك فاني أدعو جميع المشاركين أن يعتمدوا منهاجا أكثر واقعية ، وأن يقبلوا المسؤولية المشتركة وأن يعترفوا بأهدافنا المشتركة على المدى البعيد .

وفي الختام ، سيدى الرئيس ، أود أن أؤكد لكم أن وفد بلادي على استعداد للتعاون معكم في بدء الجهود الرامية الى الشروع في المفاوضات الشاملة كما هو محدد في الجدول .

السيد ثونبورغ (السويدي) (الكلمة بالانكليزية) : تجرى هذه المناقشة على أساس خلفية مفادها أن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لم تتوصل الى اتفاق بشأن بداية المفاوضات العالمية .

وقد أخذتم على عاتقكم ، سيدي الرئيس ، محاولة التقريب بين الأطراف . ونود أن نشيد بكم لبذل هذه الجهود ، ونأمل في أن تثمر خلال هذه الدورة للجمعية العامة .
وفي حين أن نقاط التنازع ومجالات الخلاف والاتفاق قد ازدادت وضوحاً وتحديداً ، إلا أننا لانزال نتساءل عما اذا كان هناك التزام سياسي لضمان بدء مفاوضات شاملة متناسقة متكاملة فسي ميادين المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والمال والتمويل .

واسمحوا لي أن أعريف كلمات قليلة تتصل بالحاجة الى الاعداد للمفاوضات العالمية ، وليس في نيتي اطلاقاً أن أقلل من قيمة المرحلة التحضيرية التي استمرت ما يقرب من عام . ان كلا من جدول الأعمال والاجراءات ، عناصر رئيسية لنجاح المفاوضات . وانما ما توفر لجدول الأعمال التوازن السليم بين بنوده ، فاننا يمكن أن نشعر بالامتنان الى حد معقول الى اشتراك جميع الأطراف التي يعتبر اشتراكها ضرورياً لضمان الوصول الى نتيجة . ويجب أن تسهم هذه النتيجة وفقاً لما ورد في القرار ١٣٨/٣٤ في :

” ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية العالمية في اطار اعادة هيكلة العلاقات

الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية العالمية على أساس مستقر وبصفة خاصة تنمية البلدان النامية . ولهذا الهدف ، تعكس المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة ومسؤوليات الأطراف المعنية مع ايلاء اعتبار الى القدرة الاقتصادية العامة لكل بلد ” (قرار ١٣٨/٣٤ ،
فقرة ٢ (د) .

اننا نواجه عاملين لهما أهمية كبرى ، أولهما ، الحاجة الى تحديد مسبق لجوهر الموضوع الذي نعالجه بما يتضمن مشاركة عالمية . وثانيهما ، الاعتراف بأنه على أساس الاقتراحات المحددة وحدها ، يمكن تحقيق نتائج أساسية .

ويبدو أن هذين العاملين يمثلان اطار جدول أعمال دون المساس بالنتيجة النهائية للمفاوضات بشأن المضمون ، وهي نتيجة يجب أن تفي بتحقيق الأهداف التي وردت في القرار

١٣٨/٣٤ .

ان المفاوضات النهائية للتوصل الى اتفاق شامل ، لا يمكن أن تكون عملية فنية محدمة ، بل يجب أن تمثل تقييمًا سياسيًا يوضح أنه قد تم تحقيق الأهداف ، وأن مصالح المشتركين سوف تصان ، ومع أخذها في الاعتبار ، وأن النتائج شاملة ومتكاملة بحيث تعكس المفاوضات العالمية من ناحية المشاركة ، ومن ناحية الموضوعات الأساسية التي تناولتها .

وفي ٢٧ آب/ أغسطس من هذا العام ، قال وزير خارجية السويد في المناقشة العامة أثناء الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ما يلي :

" ان الجولة الشاملة للمفاوضات التي نزمع بدأها في هذه الدورة ، تتيح لنا فرصة لتبديد العديد من مشاغلنا عن طريق اتخاذ قرارات محددة ، وينبغي انتهاز هذه الفرصة على أكمل وجه . وقد حظى قرار الجمعية العامة باجراء دورة شاملة للمفاوضات بتأييدنا الكامل . اننا نعتقد أن مثل هذه المفاوضات لن تكون في صالح المجتمع الدولي فحسب ككل ، ولكنها ستكون أيضا في صالح الدول الممثلة هنا .

ومن الواضح أنه يتمين علينا عند صياغتنا لأهداف وأغراض المفاوضات أن نولي اهتماما خاصا الى شكاوى البلدان النامية . ورغم أن المشاكل تتسم في حالات عديدة بأنها طويلة الأجل ، فلا ينبغي أن نتردد في الاتفاق على اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة لمساعدة البلدان النامية التي تعاني من احتياجات ملحة .

وفي هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمشاكل الاقتصادية العالمية ، فان الأخطار والصعوبات التي تواجهنا في العقد الجديد تبدو ماثلة تماما ، بيد أننا سنكون قد خننا الثقة الموضوعة فينا اذا ما تركنا أنفسنا للاستسلام للانهزامية . ان التحدي قائم ، كما أن المسؤولية قائمة .

ولا ينبغي علينا أن نجعل من الجولة الشاملة خط دفاع أخير في سلسلة من الفشل . بل ينبغي أن نجعلها أول جهد في أسلوب جديد يقوم عليه بالفعل اعتماد بعضنا على البعض الآخر . وفي هذا الصدد فاني أتعهد بالتأييد الكامل من جانب حكومتي " .

(A/S-11/PV.4, pp. 144-145)

واسمحوا لي أن أؤكد أن هذا الرأي لحكومة بلادي لا يزال قائما . وقد أيدت الأحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت رأينا في أنه من المألوب اتخاذ قرار سياسي لبدء المفاوضات العالمية التي تصورتها هذه الجمعية في قرارها الذي اتخذته في العام الماضي .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قررت الجمعية العامة فسي

دورتها الماضية اجراء جولة من المفاوضات الشاملة المستمرة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . ومنذ ذلك الحين ، فان جدول أعمال تلك المفاوضات واجراءاتها واطارها الزمني ، كانت موضع نقاش مكثف . ولقد كنا نأمل في أن تتمكن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة من التوصل الى اتفاق بشأن عقد الجولة العالمية ، ولكننا لم ننتظر أن يتم الاتفاق على كل ناحية . وكنا نأمل أيضا في أن يتم التوصل الى اتفاق عريض في الرأي بشأن السمات الأساسية للمفاوضات ، ولكن ذلك للأسف لم يتحقق .

وفي نفس الوقت ، تجددت الجهود حتى يمكن التوصل قبل نهاية هذه الدورة الى الاتفاق الذي أخفقنا في التوصل اليه خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . ومما يشجعنا ، أن هناك جميع البلدان التي شاركتنا هذا الأمل بدرجة متزايدة . وسوف نعمل الى جانب فيرنا للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف .

وقبل التقدم ببعض ملاحظات بشأن بعض جوانب المفاوضات الشاملة ، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس ، على جهودكم الشخصية في التقريب بين الأذهان . انكم لم تتمكنوا فحسب من خلق جو من الثقة المتبادلة بل لقد نجحتم كذلك في تضيق الهوة الى حد بعيد ، وهي المتعلقة بالخلافات بشأن جدول الاعمال والاجراءات المتعلقة بالمفاوضات الشاملة . ويحدونا أمل خالص في أن تمكننا الانطلاقة وحسن النية اللذان ، خلقتهما محاولتنا من التغلب على المشاكل المتبقية حتى تبدأ المفاوضات الشاملة في وقت مبكر من العام القادم .

أما فيما يتعلق بالاجراءات ، فان وفد بلادي قد أعرب عن تأييده للنص المنقح الذي قدمه السيد كرنبرنجا في نهاية الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . ونحن ندرك أن هذا النص لم يحنأ بموافقة جميع الوفود . ونحن نتفهم أسباب قلق أولئك الذين يصرون على أنه في مجال عملية

المفاوضات ينبغي احترام استقلال المحافل المتخصصة . كما أننا نتفهم مشاغل أولئك الذين يرون أن ذلك ينبغي ألا يستبعد التغيير . والواقع أن هناك تغييرات بالفعل ، وسوف يتميكن حدوئها اذا ما كنا نريد أن نستجيب بطريقة فعالة للأزمة الاقتصادية العالمية ، وكما اتفقنا في القرار ١٣٨/٣٤ للدورة الرابعة والثلاثين على " اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية " .

ونحن ندرك تماما ان مثل هذه المحاولة سوف — وانني أقتبس مرة أخرى من القرار الذي اتخذ في العام الماضي — "تتطلب الالتزام الكامل من جميع المشتركين" و "تحتاج الى مبادرات جريئة، وتتطلب حولا عالمية ملموسة شاملة".

ونحن نأمل مخلصين في أن تؤدي الجهود التي بذلت خلال الأسابيع الماضية الى اتفاق في الرأي بشأن اجراءات المفاوضات الشاملة. وانا ما أدركنا اهتمامنا ومسؤولياتنا المشتركة، واتسمنا بالقدر اللازم من المرونة، فاننا سنكون في موقف نتمكن معه من التوصل الى أساس مشترك. وبالنسبة لجدول أعمال الجولة الشاملة، فانه يبدو أن هناك اتفاقا بالفعل في شأن عديد من البنود. ومع ذلك فان هناك تباينا في الآراء بالنسبة لثلاثة من البنود الرئيسية على الأقل، في مجال الطاقة والنقد والمال المزمع ادراجها على جدول الأعمال. ونأمل في أن المواقف المتعلقة بهذه الموضوعات يمكن ايضا حلها أكثر، حتى يمكن ايجاد صيغ مقبولة بشكل عام في هذا الصدد. ونحن نعتقد انه في مجال السعي للتوصل الى هذه الصيغ، ينبغي ألا نسعى لعرقلة المفاوضات عن طريق فرض حلول محددة لمشاكل عامة، بل ينبغي أن نحاول الربط بين الأهداف وبين القضايا الأساسية بطريقة تسمح للمتفاوضين، بعد استكشاف جميع النواحي الخاصة بهذه الموضوعات، أن يستخلصوا نتائجهم الخاصة والتوصل الى حلول مناسبة. وفي اتباع منهج العمل هذا ينبغي مع ذلك، أن نتذكر دائما ان الهدف الأساسي للمفاوضات، هو النهوض بالتنمية في البلدان النامية، ولذلك فاننا نتفق على أن الاتجاه الأساسي لجدول الأعمال ينبغي أن يعكس هذه النظرة. وفي الوقت نفسه فاننا نشعر، بأن نطاق المفاوضات الشاملة ينبغي أن يتسع بما فيه الكفاية بحيث يشمل مصالح الدول المتقدمة والمجتمع الدولي ككل.

وفيما يتعلق بالنمسا، فأود أن أؤكد التزامنا الثابت بالمفاوضات الشاملة. ونحن على استعداد بشكل فعال وبناءً وبقدر استطاعتنا، لانجاحها. ونحن مقتنعون تماما بأنه لا يوجد بديل صالح للتعاون الدولي. ان التطورات الأخيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، قد أوضحت التكافل المتزايد بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية. ان أزمة الطاقة، بصفة خاصة، قد شحذت ادراكنا لمسؤولياتنا المتبادلة. ونحن نأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من أن يرتفع

الى مستوى هذا التحدى ، وأن يعبىء الامكانيات بطريقة فعالة ، لاتخاذ عمل مشترك من أجل مصلحة جميع الدول ، وخاصة الدول النامية . ويجب ألا نخفق في هذا الجهد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بعد أن استمعنا الى البيانات المشجعة هنا بعد ظهر اليوم ، أود أن أخطر الجمعية العامة بأنني أنوى مواصلة المزيد من المشاورات الخاصة خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع ، بهدف التوصل الى حل للمسائل المعلقة .

وبعد اجتماعات نهاية الأسبوع فسوف أقترح ، بعد التشاور مع جميع المجموعات ، عقد اجتماع مفتوح غير رسمي للجنة الجامعة في بداية الأسبوع القادم ، وذلك لدعم ما تحقق من تقدم حتى الآن ، والاسراع بالتوصل الى اتفاق في ضوء الضغوط الزمنية التي نواجهها .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٧